معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

تقرير الاستدامة

لمعهد التخطيط القومي

2023

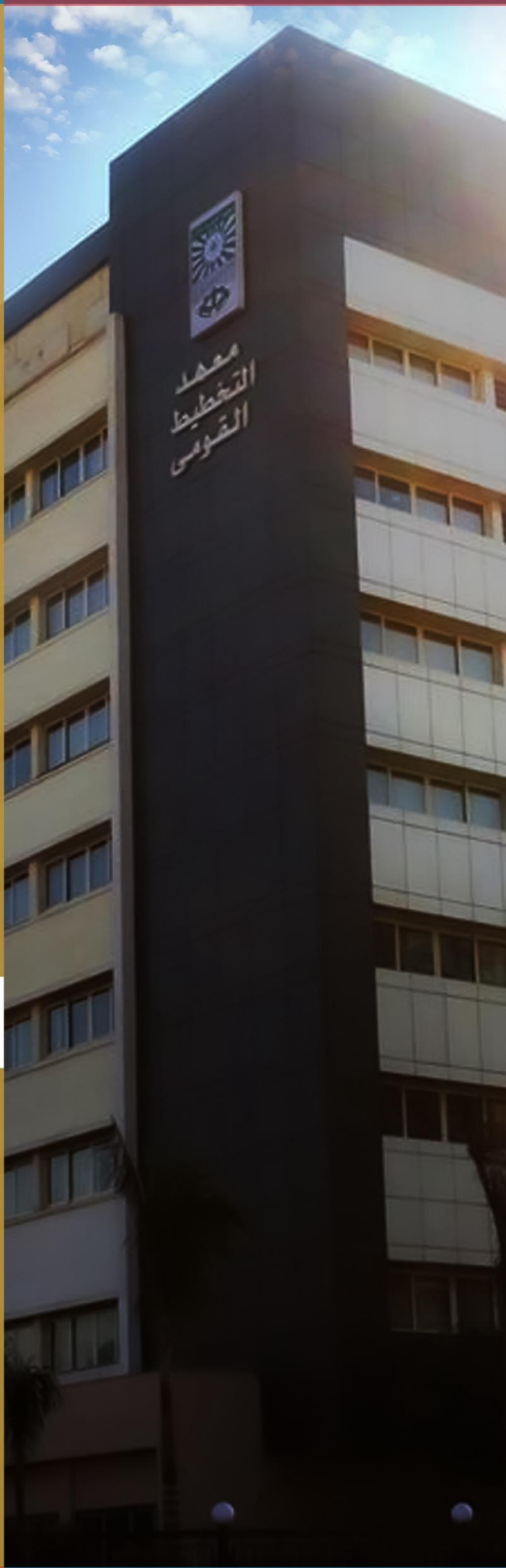

إشراف على التقرير

أ.د. أشرف العربي	رئيس معهد التخطيط القومي

مراجعة التقرير

أ.د. هالة أبوعلي	نائب رئيس المعهد لشئون البحوث والدراسات العليا

قراء التقرير

أ.د. خالد عطية	مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية بالمعهد
د.إيهاب شلبي	رئيس شركة دي كاربون للاستشارات البيئية

فريق عمل التقرير بالمعهد

أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	رئيس فريق العمل- أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ.د. سحر البهائي	مدير مركز التخطيط والتنمية الزراعية
د. على البجلاتي	مدرس اقتصاد، أمين عام المعهد
د.م. زينب الصادي	مدرس بمركز التخطيط الاقليمي
د. ولاء حسين	مدرس اقتصاد بيئى بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. أحمد إبراهيم	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
م. أسماء حمدي	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ/ أسماء مجدي	مدرس مساعد بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى
عميد د. أبو بكر الصديق	مدير عام الشئون الإدارية سابقا
م. إيناس طاهر	مسئول الصيانة بالإدارة الهندسية
أ. محمد فتحي مليجي	مدير شئون المقر
أ. إبراهيم الشيخ	فني كهرباء

بالإضافة إلى مشاركه من الشئون الإدارية والفنية بالمعهد

كلمة رئيس المعهد

أ.د / أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

يسعدنى تقديم تقرير الاستدامة الأول لمعهد التخطيط القومى للإفصاح عن دور ومجهودات المعهد لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 وتعزيز فكر الاستدامة وأهميته لتحسين وتطوير الأداء بالمعهد. وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على موافقة مجلس إدارة المعهد فى اجتماعه الأخير من العام الأكاديمى 2022/2021

لمعهد التخطيط القومى منذ إنشائه دور بارز فى إثراء الفكر التخطيطى والتنموى، ومنذ صدور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 يضطلع المعهد بدور كبير فى دعم جهود تحقيق أهدافها وتضمينها فى جميع الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية والاستشارية وخدمة المجتمع التى يقدمها المعهد وفقا لما جاء فى قانون المعهد رقم 13 لسنة 2015.

يستعرض هذا التقرير دور المعهد الأكاديمى منذ السنة الأولى لصدور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 (2017/2016) مع مقارنة الأداء الأكاديمى فى سنة 2023/2022 بسنة الأساس 2022/2021. كما يستعرض العوامل المساندة لهذا الأداء من حيث الجوانب الاجتماعية والتشغيلية متضمنتا الجوانب البيئية، لما لهذه العوامل من تأثيرات على استمرار المعهد فى تنفيذ المهام المنوط بها قانونا. كما تطرق التقرير أيضا بإيجاز إلى الاستدامة المالية، وقدم مقترحات لتطوير الأداء فى بعض جوانب الاستدامة بالمعهد.

يختلف هذا التقرير عن تقارير أخرى يصدرها المعهد، مثل التقرير السنوى الذي يصدر فى مؤتمر عام بناء على ما ينص عليه قانون المعهد ويعرض الأنشطة التى تم تنفيذها خلال العام الأكاديمى للتقرير ومتابعة توصيات المؤتمر للعام الأكاديمى السابق للتقرير

وإيمانا من المعهد بأهمية تقارير الاستدامة يعتزم المعهد إصدار هذا التقرير دوريا كل سنتين مع التطوير والتحديث المستمر.

وختاماً، يسعدنى تقديم خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم فى إعداد وإخراج هذا التقرير، وفقنا الله جميعا لخدمة مصرنا العزيزة.

تقديم

معهد التخطيط القومي هو مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطا علميا. تأسس المعهد بموجب القانون رقم 231 لسنة 1960، الذي تم تطويره بصدور القانون رقم 13 لسنة 2015. وفقا لهذا القانون يقوم المعهد بمهام لدعم التنمية المستدامة في مصر بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية والاستشارية وخدمة المجتمع.

يختلف معهد التخطيط القومي عن أي مؤسسة بنكية، أو صناعية، أو أعمال عامة، أو جامعية. للمعهد مبنى واحد فقط مقره مدينة القاهرة، ليس له فروع أخرى أو مباني ملحقة به، محدود المساحة، يمارس أنشطة علمية، يحكمه قانون خاص به مع الاستناد إلى قانون تنظيم الجامعات المصرية فيما يخص بعض النواحي المشتركة. يتميز المعهد بالعمل التشاركي متعدد ومتشابك التخصصات مما يساعد على تنفيذ أنشطته بصورة متكاملة تعكس الترابط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة والتأثيرات المتبادلة، وبالتالي تتميز مخرجاته بشمولها على أكثر من بعد من أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادى واجتماعى وبيئى).

فى الاجتماع الأخير لمجلس إدارة المعهد لسنة 2022/2021 وافق المجلس على قيام المعهد بإعداد تقريرين: تقرير عن البصمة الكربونية للمعهد وتقرير عن الاستدامة للمعهد بالإضافة إلى مشروع تحويل مبنى المعهد إلى مبنى أخضر.

ولقد تم الإنتهاء من إعداد تقرير البصمة الكربونية للمعهد بالتنسيق والتعاون مع شركة "دى كاربون" الخبراء فى هذا المجال، وأيضا تم الإنتهاء من إعداد تقرير مشروع يهدف إلى تحويل مبنى المعهد إلى مبنى أخضر متضمنا إجراءات وخطة العمل لتحقيق هذا الهدف. ولإعداد تقرير الاستدامة تم إعتبار السنة التى حصل فيها المعهد على موافقة مجلس الإدارة، والتى تبدأ من 1 يوليو 2021 إلى 30 يونيو 2022، هى سنة الأساس.

ومجلس إدارة المعهد يمثل المستوى الأعلى فى إدارة شئونه وصياغة سياساته وتوجهاته وبالتالى فإن موافقة المجلس على إعداد تقرير الاستدامة للمعهد إنما يعكس قناعة الإدارة العليا للمعهد بفكر الاستدامة وأهمية تعزيز هذا الفكر بالمعهد.

والاستدامة مفهوم يشير إلى الاستمرارية والدوام ويرتكز على ثلاثة ركائز: اقتصادية واجتماعية وبيئية. تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى الحفاظ على رأس المال الاجتماعى، وتهدف الاستدامة البيئية إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعى وتقليل البصمة الكربونية. ويستوجب تحقيق الاستدامة إحداث تغيير واضح فى هذه المجالات الثلاثة.

وتقارير الاستدامة، بوجه عام، ليست تقارير لبيانات ومعلومات مجمعة، بل هى طريقة لاستيعاب وفهم وتحسين التزام الجهة بفكر الاستدامة وبالتنمية المستدامة بطريقة يمكن إظهارها لكل الجهات المعنية الداخلية والخارجية، كما تسلط الضوء على التحديات والإنجازات والتحديثات الرئيسية حول استراتيجية الجهة للاستدامة.

يهدف التقرير الأول للاستدامة لمعهد التخطيط القومى إلى استعراض جهود المعهد نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، مُقدمًا ما تم إنجازه منذ السنة الأولى لهذه الاستراتيجية 2017/16، وموضحًا رؤية واستراتيجية وقيم وأهداف المعهد. ويعكس التقرير مدي التزام المعهد بدعم أهداف التنمية المستدامة، وحرصه المتزايد نحو تعزيز ثقافة الاستدامة واستمرارية تحقيق أهدافه.

ويشير مفهوم الاستدامة لمعهد التخطيط القومى فى هذا التقرير **إلى التزام المعهد بتقديم الأنشطة والمهام المنوط بها، وفقا لما جاء بالقانون المعمول به، وتطويرها والإلتزام بالممارسات المستدامة بما يحقق الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإحداث تغيير واضح في هذه الجوانب لمواجهة متطلبات الحاضر دون التأثير السلبي على متطلبات المستقبل كما يحدد المجالات التى يمكن أن يعمل المعهد على تحسينها مما ينعكس على الأداء العام للمعهد.**

<u>منهجية إعداد التقرير وهيكله :</u>

اعتمد هذا التقرير على منهجية تتوافق مع طبيعته الخاصة، حيث تم مراجعة العديد من تقارير الاستدامة التي أصدرتها جهات أكاديمية أخرى مثل الجامعة الأمريكية في مصر، وجامعة هارفارد، كما تم أيضا مراجعة العديد من تقارير الاستدامة لبنوك ومؤسسات أعمال وشركات اعتمدت على معايير الGRI. وقد أظهرت المراجعة أن معظم هذه التقارير – مع اختلاف مرجعيتها – تحتوي على جزء تعريفى عن الجهة وأنشطتها وأدائها (جامعة أو أو مؤسسة أو بنك أو غيرها) وجزء عن الجوانب التشغيلية مثل المبنى، الطاقة، المياه، المواد والمخلفات وغيرها وجزء عن الجوانب الاجتماعية مثل الأنشطة الاجتماعية والرعاية الصحية والأنشطة الترفيهية وجزء آخر عن الاستدامة المالية وفى النهاية رؤية مستقبلية.

واعتمادا على البيانات والمعلومات التى يصدرها المعهد فى تقاريره وإصداراته المختلفه، تم تشكيل الهيكل العام لهذا التقرير الأول للاستدامة للمعهد على النحو الذي يبين النشاط الأكاديمى (العلمى) للمعهد فى الفترة السابقة لسنة الأساس، وهي الفترة من 2017/2016 حتى 2022/2021 ثم دراسة مقارنة لسنة 2023/2022 مع سنة الأساس. وعلى ذلك تضمن هيكل التقرير ما يلي:

- مقدمة عن معهد التخطيط القومى، نشأته واستراتيجيته والإطار المؤسسى الذي يعمل من خلاله.
- الجزء الأول تناول الأداء العلمى للمعهد منذ صدور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 وحتى سنة الأساس 2022/2021.
- الجزء الثانى تناول الأدء العلمى للمعهد فى سنة إصدار التقرير ومقارنتها بسنة الأساس بالإضافة إلى الجوانب المؤسسية والاجتماعية والتشغيلية والاستدامة المالية.
- وفى النهاية تضمنت الخاتمة مقترحات لرؤية مستقبلية لتحسين وضع المعهد فى الاستدامة. وقد اقترح التقرير مجموعة من المعايير والمؤشرات لاستخدامها فى المقارنة فى التقارير المستقبلية للاستدامة للمعهد .

ويعتزم المعهد مواصلة إصدار وتطوير تقرير الاستدامة وتبادل المعلومات والخبرات مع الجهات ذات الصلة، مما يمكن أن يساهم فى تطوير منظومة العمل، وبالتالى يسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرة المعهد على القيام بمهامه بكفاءة وفاعلية.

المحتويات

مقدمة عن معهد التخطيط القومى وفكر الاستدامة 1

1. لمحة تاريخية عن المعهد 1

2. أغراض المعهد 2

3. المراكز العلمية بالمعهد 2

4. الهيكل التنظيمي للمعهد 4

5.الاستدامة والخطط الاستراتيجية للمعهد 6

6. أهم عناصر الاستدامة لمعهد التخطيط القومى 8

الجزء الأول أداء المعهد في إطار تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 (خلال الفترة 2017/2016 إلى 2022/2021)..... 9

1. الأنشطة البحثية 9

2. الفعاليات العلمية 14

3. الدراسات العليا 19

4. الأنشطة التدريبية 21

5. الاستشارات 22

6. برامج خدمة المجتمع 23

الجزء الثانى : تحليل مقارن لأداء الاستدامة بين عامي (2023/2022-2022/2021) 25

أولاً: الأداء الأكاديمي 25

1. الأنشطة البحثية 25

2.الفعاليات العلمية 28

3-الدراسات العليا 30

4- الأنشطة التدريبية: 31

5- خدمة المجتمع 32

6- الاستشارات المنفذة 34

7- الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع الجهات الأخرى 34

ثانياً: الجوانب المؤسسية 35

1. الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة 35

2. تطوير الخطة الاستراتيجية للمعهد 36

3. تأسيس مركز لتحليل البيانات والاستشارات 36

4. تشكيل وحدة الحوكمة الاقتصادية 36

ثالثاً: الجوانب الإجتماعية 37

1. الأنشطة الاجتماعية 37

2. الصحة والتوعية ... 38

3. الجانب الرياضي ... 38

رابعا: الجوانب التشغيلية..... 39
1. المبنى 40
2. مصادر الطاقة 42
3. مصادر المياه .. 44
4. إدارة المخلفات الصلبة 46
5. خفض استخدام الأوراق..... 48
6. التحول الرقمي 49
7. البصمة الكربونية للمعهد 50
خامسا: الاستدامة المالية 52
الخاتمة 56
المراجع..... 59
ملحق تقرير الاستدامة الأول لمعهد التخطيط القومى 60

قائمة الأشكال

شكل رقم (1): أهم مخرجات الأنشطة البحثية لمعهد التخطيط القومي خلال الفترة 2017/2016-2022/2021.....10

شكل رقم (2): مخرجات الأنشطة البحثية لمعهد التخطيط القومي موزعة على أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 10

شكل رقم (3): التوزيع النسبي لمخرجات الأنشطة البحثية وفقًا للبعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 10

شكل رقم (4): التوزيع النسبي لأهم المخرجات البحثية وفقًا لمحاور البعد الاقتصادي 11

شكل رقم (5): التوزيع النسبي لأهم المخرجات البحثية وفقًا للبعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 12

شكل رقم (6): التوزيع النسبي لأهم المخرجات البحثية وفقًا لمحاور البعد الاجتماعي 12

شكل رقم (7): التوزيع النسبي لأهم المخرجات البحثية وفقًا للبعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.....13

شكل رقم (8): التوزيع النسبي لأهم المخرجات البحثية وفقًا لمحاور البعد البيئي 13

شكل رقم (9): التوزيع النسبي لأهم مخرجات الفعاليات العلمية خلال الفترة 2017/2016-2022/2021 15

شكل رقم (10): التوزيع النسبي لأهم مخرجات الفعاليات العلمية موزعة على أبعاد التنمية المستدامة..16

شكل رقم (11): توزيع مخرجات الفعاليات العلمية وفقًا لمحاور البعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة.....17

شكل رقم (12): توزيع مخرجات الفعاليات العلمية وفقًا لمحاور البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة.....18

شكل رقم (13): توزيع مخرجات الفعاليات العلمية وفقًا لمحاور البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة 19

شكل رقم (14): عدد رسائل الماجستير الأكاديمي موزعة وفقًا لمحاور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.....20

شكل رقم (15): عدد الأبحاث التطبيقية المنفذة بالماجستير المهني موزعة وفقًا لمحاور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 21
شكل رقم (16): أهم مخرجات البرامج التدريبية والدبلومات المنفذة خلال الفترة 2017/16–222022/21
شكل رقم (17): عدد الاستشارات العلمية المنفذة خلال الفترة 2017/16–2022/21 23
شكل رقم (18): عدد برامج خدمة المجتمع المنفذة خلال الفترة 2017/16–2022/21..... 24
شكل رقم (19): مبادرات تطوير المبني..... 41
شكل رقم (20): اجمالي استهلاك المعهد من الكهرباء ميجاوات/ساعة 42
شكل رقم (21): التغير الشهري في استهلاك الكهرباء بين عامي 2022/21 و2023/2022..... 42
شكل رقم (22): متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغاز شهريا 43
شكل رقم (24): الاستهلاك السنوي لمياه الشرب 44
2022/21 و2023/2022 44
شكل رقم (25): متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياه شهريا 45
شكل رقم (26): معدل تولد المخلفات الصلبة مختلطة (بدون تصنيف وفصل) كم / فرد/ يوم 46
شكل رقم (27): نماذج من النوت المنتجة من بواقي ورق الطباعة..... 46
شكل رقم (28): انبعاثات ثانى أكسيد الكربون المكافئ الناتج عن استخدام الأوراق 48
شكل رقم (29): أنظمة الميكنة بالمعهد 49
شكل رقم (30): البصمة الكربونية للمعهد 50
شكل رقم (31): مارنة بين البصمة الكربونية للمعهد وجهات مشابهة 51
شكل رقم (32): نموذج لتوضيح التداخل وبيان مشاركة كل نشاط في أبعاد التنمية المستدامة..... 57

مقدمة عن معهد التخطيط القومى وفكر الاستدامة

1. لمحة تاريخية عن المعهد

تأسس معهد التخطيط القومي بموجب القانون رقم 231 لسنة 1960 كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وقد كان تأسيس المعهد مواكباً لأول خطة خمسية للتنمية في مصر. ويعد المعهد أول معهد داعم للتخطيط وللتنمية في منطقة الشرق الأوسط. وقد استهدف إنشاء المعهد النهوض بالبحوث والدراسات التنموية والتخطيطية المتصلة بإعداد الخطط القومية ووسائل تنفيذها، ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومي، ومساعدة الأجهزة المعنية بالتخطيط في الدولة على تطبيقها.

كما استهدف تعزيز قدرات هذه الأجهزة عن طريق إلحاق العاملين فيها ببرامج تدريبية متنوعة. حيث كان المعهد يركز على إعداد وتنفيذ عدداً من البرامج التدريبية قصيرة الأجل في الموضوعات ذات الأهمية لعمليات التخطيط التنموي. فضلًا عن تقديم المعهد لبرنامج تدريبي طويل الأجل متضمناً فترة دراسية تمهيدية لمدة ثلاثة شهور لتقديم مبادئ الاقتصاد، والإحصاء، والرياضيات، والمحاسبة. ومع الاستمرار في تقديم البرامج التدريبية تزايدت أعداد المؤسسات المستفيدة من نشاطه على المستويات المحلية والمركزية في مصر، وكذلك المؤسسات العربية والأفريقية. مع تطبيق مصر لسياسات التحرير الاقتصادي وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، شهد النشاط البحثي للمعهد تركيزاً على دراسة هذه السياسات والبرامج وتقصي آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

كما قدم المعهد اجتهادات بشأن تطوير منهجية التخطيط، واقتراحات بسياسة تنموية بديلة. وتنوعت وتعددت برامج المعهد التدريبية قصيرة الأجل، وصار عدد منها يقدم مباشرة في مختلف محافظات الجمهورية، كما تم استحداث برنامج دراسي وهو برنامج الماجستير في التخطيط والتنمية.

وتتويجاً لمحاولات متكررة وجهود كبيرة لتطوير قانون المعهد ولائحته التنفيذية، صدر في 2015 قانونا جديدا للمعهد، وهو "القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي". وقد استهدف هذا القانون تعزيز وضع المعهد كهيئة عامة مستقلة تمارس نشاطاً علمياً، وتوكيد دوره كمركز رائد للتفكير في قضايا التخطيط والتنمية، وكمؤسسة داعمة للعمل التخطيطي على كافة المستويات، تزود متخذو القرارات وصانعي السياسات بالرؤى والبدائل الإستراتيجية، وتنشر المعرفة وتعمق الوعي الشعبي بقضايا التخطيط والتنمية الشاملة.

وأخيرًا، سعت إدارة المعهد إلى توافق مستوى أدائه مع مستويات الجودة العالمية، وإلى إدراجه ضمن التصنيفات العالمية لمراكز الفكر. فحصل المعهد على الاعتماد المؤسسي من الهيئة القومية لضمان جودة الاعتماد والتعليم (نقاء) عام 2022، كما حصل على شهادة الجودة ISO 9001: 2015 والتي يتجدد اعتمادها سنويًا منذ عام 2019/18، وحصل على شهادة نظام إدارة المؤسسات التعليمية والبحثية ISO 21001:2018 والتي يتجدد اعتمادها سنويًا منذ عام 2020/19، وحصل على شهادة السلامة والصحة المهنية ISO 45001:2018، وشهادة إدارة البيئة ISO 14001:2015، كما تم إدراجه ضمن دليل مراكز فكر جامعة بنسلفانيا.

كما قام المعهد بالتعاون مع المعهد الدولي لتطبيقات تحليل النظم IIASA (www.iiasa.ac.at) بإنشاء مركز شمال أفريقيا لتطبيقات تحليلات النظم NAASAC خلال عام 2022/2021.

2. أغراض المعهد

وفقا للمادة 4 من القانون رقم 13 لسنة 2015 فإن أغراض المعهد هي النهوض بالبحوث والدراسات المتعلقة بإعداد الخطط التنموية الشاملة للدولة ووسائل تنفيذها، ودراسة الأسس والأساليب العلمية للتخطيط والتنمية، وذلك بهدف تزويد القائمين بالعملية التخطيطية على كافة المستويات ومتخذي القرار وصانعي السياسات بالرؤى والبدائل الاستراتيجية، ونشر الوعي والمعرفة بقضايا التخطيط والتنمية وأسسها العلمية والتطبيقية. وللمعهد في سبيل تحقيق أغراضه ما يلي:

1. إجراء البحوث والدراسات في كافة المجالات التي تساهم في تحقيق أغراضه.
2. إعداد الكوادر التخطيطية، وذلك بتنظيم البرامج التدريبية في مجالات التخطيط والتنمية ومنح الشهادات الدالة على اجتياز هذه البرامج.
3. منح الدرجات العلمية (دبلوم، ماجستير، ودكتوراه) في مجالات التخطيط والتنمية منفرداً أو بالتعاون مع الجهات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.
4. تقرير منح دراسية ومكافآت لتشجيع البحوث والدراسات.
5. الإيفاد في بعثات ومهمات علمية داخلية وخارجية.
6. عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية.
7. إصدار ونشر البحوث والدراسات والتقارير والدوريات العلمية، وترجمة وتأليف الكتب والمراجع ذات الصلة بأغراض المعهد.
8. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية.
9. المساعدة في نشر ثقافة التخطيط والتنمية في المجتمع.
10. تقديم الاستشارات العلمية للجهات العاملة في مجالات التخطيط والتنمية في الداخل والخارج.

3. المراكز العلمية بالمعهد

يتضمن المعهد ثمانية مراكز علمية على النحو التالى:

مركـز السياسات الاقتصاديـــة الكلية

يختص المركز بدراسة القضايا الكلية للتنمية والتخطيط التنموي، وقضايا السياسات النقدية وسياسات المالية العامة والإدخار وتمويل التنمية والإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الداخلية وسوق العمل والأجور والأسعار والدعم، ومستوى المعيشة، وتوزيع الدخل، والثروة. كما يختص المركز بدراسة الحسابات القومية وانعكاساتها على قواعد البيانات الاقتصادية واستخداماتها في التحليل والتخطيط. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم التخطيط الكلي، قسم السياسات المالية والنقدية، قسم الاستهلاك والتجارة الداخلية، قسم سوق العمل.

مركز العلاقات الاقتصاديـة الدوليـة

يختص المركز بدراسة قضايا التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وسياسات وأساليب التسويق الدولي ونقل التكنولوجيا، والأشكال المختلفة للتمويل الدولي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها في العالم وانعكاساتها على

الاقتصاد المصري. كما يختص المركز بدراسة موضوعات الخدمات الدولية في مصر، ودراسة كل ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات والتكتلات والمنظمات الاقتصادية الدولية، والإقليمية، والعقود، والتحكيم. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم التجارة الخارجية والتسويق الدولي، قسم التمويل الدولي والاستثمارات الأجنبية، قسم اقتصاديات الخدمات الدولية، قسم التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

مركـز الأساليب التخطيطية

يختص المركز بتطوير مناهج وأساليب التخطيط واتخاذ القرار على كل من المستوى القومي والمستوى القطاعي ومستوى الوحدة الإنتاجية والخدمية، وذلك لخدمة الدراسات التخطيطية ورسم السياسات لرفع كفاءة اتخاذ القرار وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يختص المركز ببناء وتقييم استخدام النماذج بأنواعها الكمية والكيفية، والتعامل مع قواعد البيانات ونظم وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المجالات المختلفة. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم بناء النماذج، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، قسم نظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرار، قسم بحوث العمليات، قسم الدراسات المستقبلية.

مركـز التنمية الإقليمية

يختص المركز بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية الإقليمية الشاملة وأساليب إعداد ومتابعة خططها، بهدف تحديد سياسات واستراتيجيات ملائمة للتنمية الإقليمية. كما يختص المركز بإجراء الحسابات الإقليمية وإعداد الدراسات التخطيطية التي تساهم في تخطيط وتنمية الموارد وتوطين المشروعات، وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية والتخطيطية وبإعداد دراسات حول تطوير أجهزة الإدارة المحلية وقضايا اللامركزية. ويختص المركز أيضًا بالدراسات المتصلة بالسكان والقوى العاملة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثرها بها. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم التخطيط الإقليمي، قسم نظم المعلومات الجغرافية، قسم الإدارة المحلية واللامركزية، قسم تخطيط القوى العاملة والسكان.

مركـز التخطيط والتنمية البيئية

يختص المركز بدراسة البعد البيئي وفكر التنمية المستدامة في خطط وبرامج ومشروعات التنمية على كافة المستويات. كما يختص المركز بالدراسات المتعلقة بتحديد المسارات المختلفة للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتطبيق أساليب ومناهج قياس الأداء البيئي وأساليب المراجعة والرقابة والرصد البيئي وما يرتبط بها من بيانات ومعلومات بيئية. ويختص المركز أيضًا باقتراح السياسات والبدائل المثلى للموارد الطبيعية وسيناريوهاتها المستقبلية. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم التخطيط البيئي، قسم اقتصاديات البيئة، قسم إدارة الموارد الطبيعية، قسم المحاسبة البيئية.

مركز التخطيط والتنمية الزراعية

يختص المركز بدراسة سياسات التنمية الزراعية والريفية وتنمية الثروة السمكية وقضايا المياه والري والتسويق والتعاون والإرشاد الزراعي وإدارة وتقييم المشروعات الزراعية، والبحث في أساليب التخطيط الزراعي ونظم المعلومات الزراعية، وبناء وتنمية القدرات في كافة المجالات. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم تحليل

السياسات الزراعية، قسم إدارة الموارد وتقييم المشروعات الزراعية، قسم التسويق ونظم المعلومات الزراعية، قسم التنمية الريفية والتعاون الزراعي.

مركز التخطيط والتنمية الصناعية

يختص المركز بدراسة قضايا وسياسات التصنيع وإدارة وتقييم المشروعات الصناعية والارتقاء بأداء القطاع الصناعي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يختص المركز بدراسة سياسات تطوير البنية الأساسية وتنمية الخدمات الإنتاجية. ويتكون المركز من أربعة أقسام متخصصة، وهي: قسم التنمية الصناعية، قسم تنمية الخدمات الانتاجية، قسم إدارة وتقييم المشروعات الصناعية والخدمية، قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مركـز التخطيط الاجتماعي والثقافي

يختص المركز بدراسة كل ما يتعلق بقضايا التنمية البشرية في إطار منظومة التنمية والتخطيط ذات الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية والتربوية للتنمية، وعلى الأخص القضايا المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والصحة والإعلام والسياحة وغيرها، وذلك بما يخدم تخطيط الخدمات الاجتماعية والثقافية، ويقدم مقترحات لتوجيه السياسة الاجتماعية نحو تحقيق الأمن الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة. ويتكون المركز من ثلاثة أقسام متخصصة، وهي: قسم القضايا الاجتماعية والثقافية للتنمية والتخطيط، قسم تخطيط الخدمات الاجتماعية والثقافية، قسم تنمية وإدارة الموارد البشرية.

4. الهيكل التنظيمي للمعهد

- مجلس إدارة المعهد، برئاسة وزير التخطيط والتنمية الإقتصادية، هو الجهة العليا لإدارة شئون المعهد وقد وافق هذا المجلس على قيام المعهد بإعداد ثلاثة تقارير منها تقرير عن الاستدامة للمعهد مما يعكس قناعة المجلس بأهمية فكر الاستدامة
- لا يوجد كيان خاص بالاستدامة بالمعهد ولكن يتضمن هذا الهيكل وحدات للتخطيط الاستراتيجى والسياسات وضمان الجودة ومن المزمع إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية والحوكمة
- المراكز العلمية الثمانية تضم تخصصات عديدة مرتبطة بالاستدامة، ويدعم البناء االمؤسسى للمعهد كافة أنشطة المراكز المختلفة

معهد:

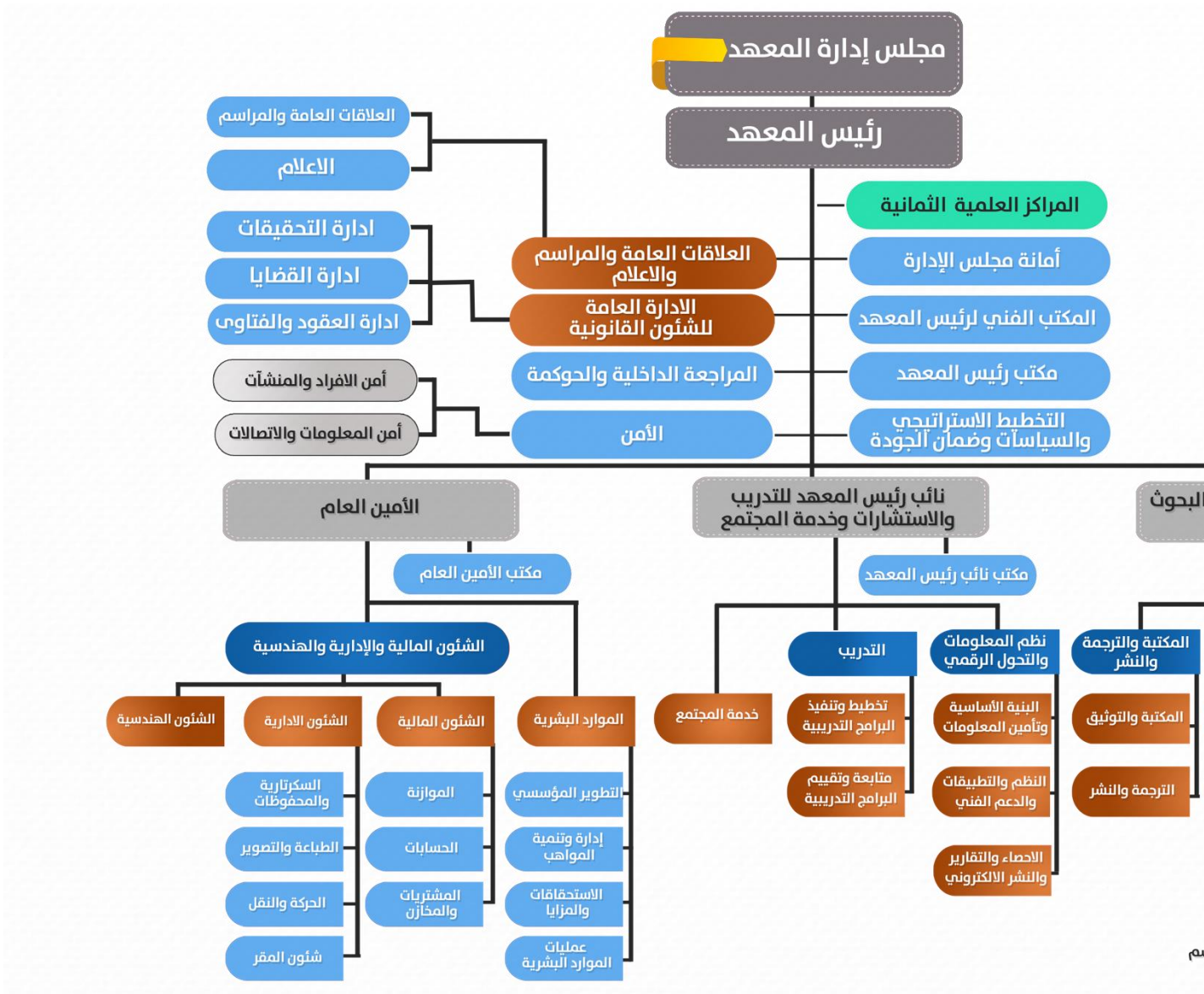
مجلس إدارة المعهد
رئيس المعهد
المراكز العلمية الثمانية
أمانة مجلس الإدارة
المكتب الفني لرئيس المعهد
مكتب رئيس المعهد
التخطيط الاستراتيجي والسياسات وضمان الجودة
العلاقات العامة والمراسم
الاعلام
ادارة التحقيقات
ادارة القضايا
ادارة العقود والفتاوى
العلاقات العامة والمراسم والاعلام
الادارة العامة للشئون القانونية
المراجعة الداخلية والحوكمة
الأمن
أمن الافراد والمنشآت
أمن المعلومات والاتصالات
الأمين العام
نائب رئيس المعهد للتدريب والاستشارات وخدمة المجتمع
البحوث
مكتب الأمين العام
مكتب نائب رئيس المعهد
الشئون المالية والإدارية والهندسية
الشئون الهندسية
الشئون الادارية
الشئون المالية
الموارد البشرية
السكرتارية والمحفوظات
الطباعة والتصوير
الحركة والنقل
شئون المقر
الموازنة
الحسابات
المشتريات والمخازن
لتطوير المؤسسي
إدارة وتنمية المواهب
الاستحقاقات والمزايا
عمليات الموارد البشرية
خدمة المجتمع
التدريب
تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية
متابعة وتقييم البرامج التدريبية
نظم المعلومات والتحول الرقمي
البنية الأساسية وتأمين المعلومات
النظم والتطبيقات والدعم الفني
الاحصاء والتقارير والنشر الالكتروني
المكتبة والترجمة والنشر
المكتبة والتوثيق
الترجمة والنشر